**أسباب نمو النفقات العامة**

**المشاهد من الدراسات والتحاليل الاقتصادية فى الفترة الاخيرة ان حجم النفقات العامة للدول فى تزايد مستمر ، لدرجة ان بعض العلماء وعلى رأسهم العالم ( فاجنر ) اعتبر زيادة النفقات العامة قانون عام للتطور الاقتصادي وسماه ( قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي ) وفيه يرى فاجنر ان هناك زيادة فى النفقة العامة بنسبة اكبر من معدل الزيادة فى النمو الاقتصادى اى بنسبة اكبر من زيادة الناتج القوى الاجمالى ويرجع زيادة حجم الإنفاق العام إلى الأسباب التالية**

**أولاً : الاسباب الحقيقية لزيادة الانفاق العام**

**1- اسباب اقتصادية**

**كما ذكرنا سابقاً انه فى الفترة الاخيرة حدث تطور فى دور الدولة وبدأ الاتجاه الى زيادة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى خاصة بعد أحداث الكساد العالمى 1929 وبعد الثورة الاشتراكية فى روسيا 1917 وما تبعه من الاتجاة الى قيام الدولة بالانتاج وبناء المصانع وعمل البنية الاساسية ( رأس المال الاجتماعى ) ، وكل ذلك أدى بالتأكيد الى زيادة حجم النفقات العامة للدولة .**

**2- اسباب اجتماعية**

**بدأت الدولة تتدخل من الناحية الاجتماعية من أجل احداث عدالة فى توزيع الدخل وكذلك القضاء على الفقر مما تطلب زيادة حجم النفقات العامة وخاصة مع الزيادة السكانية المستمرة والتى تحتاج الى المزيد من النفقات العامة**

**3- اسباب سياسية**

**مع زيادة ونمو العلاقات السياسية الدولية وزيادة مستوى التمثيل الدبلوماسى بين الدول وزيادة حدة النزاعات والحروب والحاجة الى التسليح وحماية الحدود ، ومع انتشار المبادئ الديمقراطية وإلزام الدولة بالقيام بتقديم العديد من الخدمات للفقراء ، كان من الطبيعى ان يزداد حجم النفقات العامة .**

**4- اسباب إدارية ومالية**

**حدثت زيادة فى نفقات الدولة الجارية والرأسمالية الموجهة الى التنظيم الادارى للدولة ، وكان ذلك من الطبيعى نتيجة زيادة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وحاجتها الى وجود جهاز ادارى قوى .**

**ثانياً : الاسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة**

* **اما الاسباب الظاهرية لزيادة النفقة العامة فتتمثل فى ارتفاع المستوى العام للاسعار فنجد ان زيادة الاسعار يؤدى الى زيادة حجم نفقات الدولة دون زيادة حجم السلع والخدمات التى تحصل عليها اى ان نفقاتها تتزايد دون وجود زيادة حقيقية فى كمية السلع والخدمات ، لذلك يطلق على تلكل الزيادة انها زيادة ظاهرية .**
* **ومن الاسباب الظاهرية ايضأ تغير القواعد المالية المستخدمة فى حساب الانفاق العام مثل مد الفترة الزمنية التى تعد عنها الموازنة العامة بسبب تعديل موعد بدأ السنة المالية .**

**الفصل الثانى**

**آثار وفاعلية الانفاق العام**

**الآثار المباشرة للانفاق العام**

**أولاً : الآثار المباشرة على الإنتاج القومي**

 **من الطبيعى ان قيام الدولة بالانفاق على اقامة المشروعات الانتاجية يؤدى الى توليد دخول مباشرة للدولة من عوائد تلك المشروعات مما يترتب عليه زيادة فى الناتج القومى الاجمالى ، إلا ان تلك الزيادة فى الناتج القومى تتوقف على كفاءة الانفاق العام ، ونرى ان النفقات العامة تولد تأثيرها على الناتج القومى من ناحيتين هما :-**

* **الموارد الاقتصادية والقوى العاملة ورأس المال ( جانب العرض ) ويؤثر الانفاق العام على هذه العوامل فى الاجل الطويل فيرفع من انتاجيتها ، فالانفاق على التعليم والصحة يرفع من كفاءة القوى العاملة ، والانفاق على البنية الاساسية يؤدى الى زيادة كفاءة رأس المال**
* **الطلب الكلى الفعال وهنا نجد ان النفقات العامة تؤثر على حجم الطلب الكلى للمجتمع وان كانت تختلف النفقة العامة باختلاف نوعها فنجد ان**
	+ **النفقات العامة الحقيقية تؤدة الى زيادة الانفاق العام نتيجة زيادة دخول الافراد مباشرة**
	+ **النفقات العامة التحويلية يختلف تأثيرها باختلاف استخدام المستفيدين منها ، فنجد انها قد توجه الى الانفاق الداخلى مما يؤدى الى زيادة الناتج القومى ، وقد تتسرب من الاقتصاد سواء للخارج او فى صورة اكتناز مما يجعلها لا تؤثر على الناتج القومى .**

**وسوف نتناول الآن تأثير كل نوع من انواع النفقات العامة على الناتج القومى كما يلى**

**1- النفقات الاجتماعية**

 **هى المبالغ التى تنفق على شراء سلع وخدمات تستخدم لتحقيق اهداف اجتماعية متعلقة ببناء الانسان**

* **كالانفاق على التعليم والصحة والتدريب وهى نفقات اجتماعية حقيقية تعمل بشكل مباشر على زيادة الناتج القومى ورفع مستوى الطلب الفعال**
* **الانفاق على التأمينات الاجتماعية واعانات البطالة ، وهى نفقات اجتماعية تحويلية وهى تؤدى الى زيادة الطلب الكلى من خلال زيادة دخول الافراد مما يؤدى الى زيادة الناتج القوى بطريق غير مباشر ، إلا ان أثر تلك النفقات قد يؤدى بطريقة عكسية الى انخفاض الناتج القومى فنجد ان الاعانات والتأمينات هى عبارة عن اقتطاع ضريبى من دخول الاغنياء يؤدى الى انخفاض ادخارهم وم ثم انخفاض الاستثمار ومن ثم انخفاض الناتج القومى .**

**اى انه هناك خلاف على اثر النفقات الاجتماعية التحويلية حول تأثيرها على الناتج القومى .**

**2- الاعانات الاقتصادية**

**هذه النفقات الانتاجية هى عبارة عن اعانات اقتصادية تقدمها الدولة للمشروعات الانتاجية لاغراض مختلفة فاما ان يكون الغرض منها**

* **دعم تلك الصناعات لمقاومة ارتفاع اسعار بعض السلع كدعم المخابز لمنع ارتفاع سعر الخبز**
* **دعم بعض المشروعات التى توفر خدمة عامة فى حالة معاناتها من عجز طارئ يهدد استمرارها**
* **دعم المشروعات الانتاجية العامة التى لا تهدف الى الربح حتى تقدم اللسلع بسعر اقل من التكلفة كما يحدث فى مشروعات الكهرباء والسكك الحديدية والبريد وغيرها**

**وهنا نجد انه عند تقديم الدعم لتلك الصناعات فأن ذلك يؤدى الى زيادة الانتاج وكذلك انخفاض الاسعار ويتضح ذلك من التحليل التالى**

**اذا افترضنا اننا نعمل فى سوق منافسة غير كاملة سوف نجد ان نقطة التوازن عند تساوى أ ح1 ( الايراد الحدى ) مع ت ح ( التكلفة الحدية ) عند كمية توازن و ك1 وسعر توازن ث1 وعند منح الدولة لدعم لتلك الصناعة سنجد ان منحنى الايراد الحدى سوف ينتقل الى اعلى اليمين من أ ح1 الى أ ح2 ­ مما يؤدى الى زيادة كمية التوازن الى و ك2 وانخفاض سعر التوازن الى ث2  ، اى ان النفقات العامة الانتاجية تؤدى الى زيادة الناتج القومى وتخفيض الاسعار**